سوق المشاريع بدول مجلس التعاون الخليجي

أبريل 2026

زخم ترسية المشاريع الخليجية تراجع خلال الربع الأول من العام 2026 نتيجة لحالة عدم الاستقرار في المنطقة

تباطأت وتيرة سوق المشاريع في الدول الخليجية خلال الربع الأول من العام 2026، إذ تأثر بشكل مباشر بحالة عدم الاستقرار التي سادت المنطقة. ووفقاً لبيانات مجلة ميد، انخفضت القيمة الإجمالية للعقود المسندة في الدول الخليجية بنسبة 9.7 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 61.2 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2026، مقابل 67.8 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام من العام 2025. ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى الانخفاض الحاد لقيمة العقود المسندة في كل من السعودية والإمارات، باعتبارهما أكبر سوقين للمشاريع في المنطقة. وفي المقابل، سجلت كل من الكويت وعمان وقطر نمواً في قيمة المشاريع المسندة خلال الفترة ذاتها.

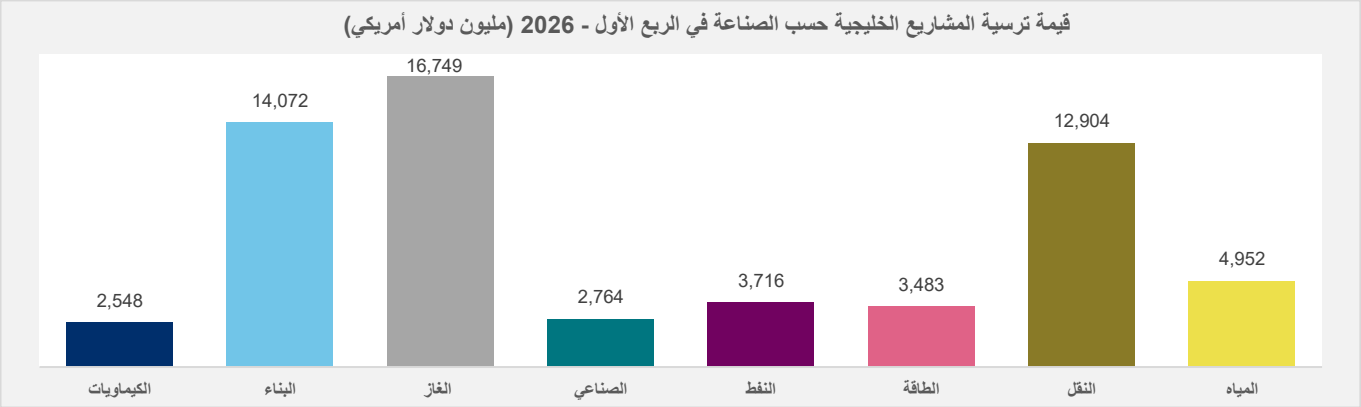

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

ووفقاً لبيانات مجلة ميد، انخفض عدد العقود المسندة في الدول الخليجية من 84 عقداً في يناير 2026 و80 عقداً في فبراير 2026 إلى 25 عقداً فقط في مارس 2026. كما تراجعت القيمة الإجمالية للعقود المسندة بشكل مماثل، من 20.5 مليار دولار أمريكي و26.0 مليار دولار أمريكي في يناير وفبراير 2026 على التوالي، إلى 11.8 مليار دولار أمريكي فقط في مارس 2026. وقد بدأت تداعيات الحرب بالفعل في التأثير على مختلف جوانب الحياة والأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك اضطرابات سلاسل الإمداد نتيجة تعطل حركة الشحن عبر مضيق هرمز، إلى جانب انعكاس ذلك في تراجع المعنويات في بعض القطاعات الحيوية، مثل العقارات والسياحة.

بالإضافة إلى ذلك، تمثل صادرات الطاقة المصدر الرئيسي لإيرادات الدول الخليجية، ما يعني أن أي اضطرابات في إنتاج أو تصدير النفط والغاز سيكون لها تأثير سلبي ملموس على قدرة هذه الدول على تمويل المشاريع. وقد أدى بالفعل إغلاق مضيق هرمز والهجمات التي تعرضت لها البنية التحتية للطاقة إلى ارتفاع أسعار النفط بوتيرة حادة، إلى جانب توقف الإنتاج في عدد من المجمعات الهيدروكربونية. وشهدت عملية اسناد العقود في السعودية تراجعاً حاداً بنسبة 51.1 في المائة على أساس سنوي، لتصل إلى 11 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2026، مقابل 22.5 مليار دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام 2025. وعلى النقيض من ذلك، قفزت قيمة المشاريع المسندة في الكويت بأكثر من خمسة أضعاف لتبلغ 8.1 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.5 مليار دولار أمريكي في الربع المماثل من العام السابق.

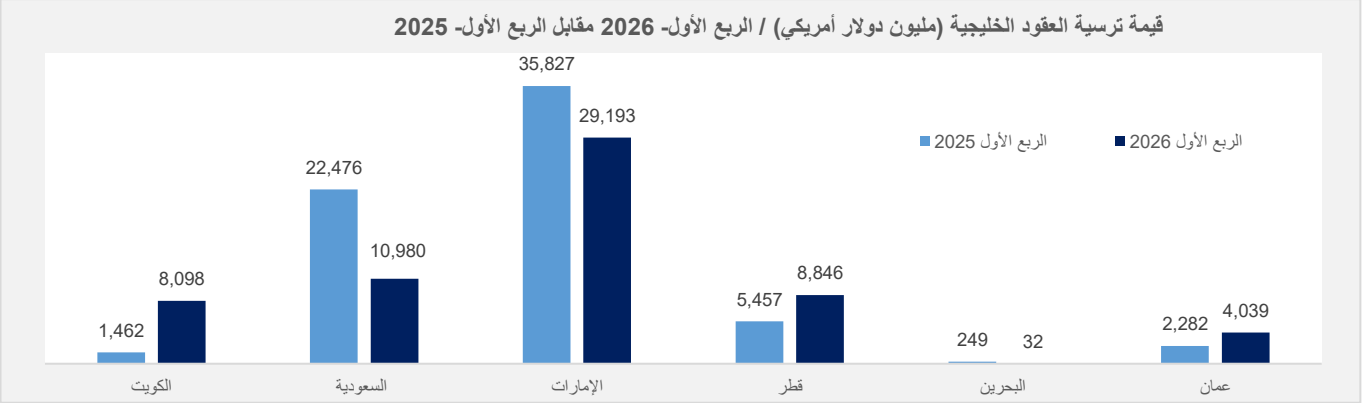

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

وفي الوقت ذاته، تراجعت وتيرة إسناد العقود في الإمارات بنسبة 18.5 في المائة على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2026، لتسجل 29.2 مليار دولار أمريكي مقابل 35.8 مليار دولار أمريكي. وعلى صعيد التوقعات المستقبلية، يتوقع أن يتباطأ زخم نشاط سوق المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام 2026، متأثراً بالتداعيات المؤثرة سلباً على الاستقرار نتيجة للتوترات بين الولايات المتحدة وإيران، وانعكاساتها على كل من المنطقة والاقتصاد العالمي. ووفقاً لأحدث التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي بعنوان "آفاق الاقتصاد الإقليمي"، تم خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي للعام 2026 بمقدار 230 نقطة أساس لتصل إلى 2.0 في المائة، كما تم خفض توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار 260 نقطة أساس لتبلغ 1.1 في المائة. هذا ومن المتوقع أن يكون للتباطؤ المتوقع في النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الخليجية تأثير سلبي على تمويل العقود الممنوحة خلال العام. في المقابل، من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي نموًا معتدلًا خلال العام المقبل، وبالتالي من المتوقع انتعاش في منح العقود في العام 2027.

السعودية

بلغت القيمة الإجمالية للعقود المسندة في السعودية خلال الربع الأول من العام 2025 ثاني أدنى مستوياتها المسجلة خلال الواحد والعشرين ربعاً السابقة، إذ وصلت إلى 11 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل تراجعاً حاداً مقابل 22.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025. وقد شهدت أنشطة ترسية العقود تراجعاً في أربعة من أصل ثماني قطاعات ضمن سوق المشاريع في المملكة خلال هذا الربع. وقاد هذا التراجع الواسع قطاع الإنشاءات، الذي سجل انخفاضاً بنسبة 64.4 في المائة لتبلغ قيمة العقود المسندة فيه 3.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 9.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025، يليه قطاع المياه الذي تراجعت فيه قيمة المشاريع المسندة من 5.1 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025 إلى 729 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026.

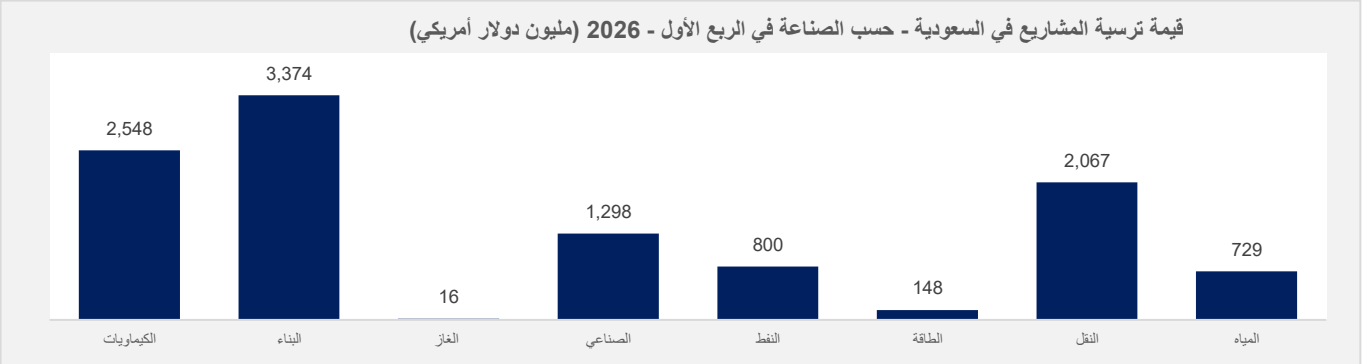

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

وبالمثل، سجل قطاعا الغاز والطاقة انخفاضاً ملحوظاً في قيمة العقود المسندة خلال هذا الربع، إذ بلغت 16 مليون دولار أمريكي و148 مليون دولار أمريكي، على التوالي. في المقابل، سجل قطاع الكيماويات في المملكة أكبر زيادة مطلقة في قيمة العقود المسندة، حيث انتقل من عدم تسجيل أي عقود في الربع الأول من العام 2025 إلى 2.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026.

أما قطاع النفط، الذي يعد من أبرز القطاعات الحيوية، فقد شهد ترسية مشاريع بقيمة تقارب 800 مليون دولار أمريكي فقط خلال هذا الربع، وذلك وفقاً لبيانات مجلة ميد. ويأتي تراجع قيمة العقود المسندة في السعودية خلال الربع الأول من العام 2026 امتداداً لحالة التباطؤ التي شهدها سوق المشاريع خلال العام 2025، والتي تعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض وتيرة ترسية المشاريع الكبرى (الجيجا) في المملكة. وخلال هذا الربع، تفاقم هذا التباطؤ نتيجة الضغوط الإضافية الناجمة عن الاضطرابات وعدم الاستقرار المستمر في المنطقة على خلفية الحرب بين الولايات المتحدة وإيران. وعلى الرغم من ذلك، ما تزال المملكة تحتفظ بأكبر سوق للمشاريع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ تبلغ قيمة المشاريع قيد التنفيذ نحو 735.1 مليار دولار أمريكي. كما تصل قيمة المشاريع المخطط لها في السوق السعودي إلى نحو 999.3 مليار دولار أمريكي كما في أبريل 2026، يتجه منها 38 في المائة إلى قطاع الإنشاءات، و20 في المائة إلى قطاع الطاقة، و17 في المائة إلى قطاع النقل.

ومن أبرز العقود التي تم ترسيتها خلال الربع الأول من العام 2026، عقد بقيمة 850 مليون دولار أمريكي وقعته مؤسسة حديقة الملك سلمان مع تحالف تقوده شركة رتال للتطوير العمراني، ويتضمن تطوير منطقة حضرية متكاملة تضم أكثر من 600 وحدة سكنية، و140 غرفة فندقية، ومساحات مكتبية من الفئة الأولى بمساحة 50 ألف متر مربع، إلى جانب مجموعة من مرافق التجزئة والأغذية والمشروبات. كما شملت المشاريع البارزة عقداً بقيمة 500 مليون دولار أمريكي منحته شركة أرامكو السعودية لشركة "سايبم" الإيطالية، لتنفيذ أعمال الهندسة والتوريد والإنشاء والتركيب ضمن مشروع تطوير حقل السفانية البحري للنفط والغاز.

الإمارات

انخفضت القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في الإمارات بنسبة 18.5 في المائة على أساس سنوي (حوالي 6.6 مليار دولار أمريكي) لتصل إلى 29.2 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2026، مقابل 35.8 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025، وذلك وفقاً لبيانات مجلة ميد. وجاء هذا التراجع مدفوعاً بانخفاض قيمة المشاريع المسندة على أساس سنوي واسع النطاق شمل 6 من أصل 8 قطاعات خلال هذا الربع، بقيادة قطاع الطاقة الذي سجل تراجعاً حاداً بنسبة 95.8 في المائة (بما يعادل 7.6 مليار دولار أمريكي)، ليصل إلى 333 مليون دولار أمريكي مقابل 8.0 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025. لا أنه على الرغم من هذا التراجع، استعادت سوق المشاريع في الإمارات مركزها الريادي كأكبر سوق للمشاريع على مستوى الدول الخليجية خلال الربع الأول من العام 2026، متجاوزة السعودية، وإن تراجعت حصتها من إجمالي مشاريع الدول الخليجية من 52.9 في المائة في الربع الأول من العام 2025 إلى 47.7 في المائة في الربع الأول من العام 2026. وفي هذا السياق، وعلى الرغم من انخفاض إجمالي قيمة المشاريع المسندة خلال هذا الربع، إلا أن قطاعي الغاز والنقل سجلا أداءً قوياً، إذ شهدا زيادات ملحوظة في قيمة العقود المسندة. ويعكس ذلك استمرار الزخم الإيجابي في سوق المشاريع الإماراتي، الذي يشهد توسعاً قوياً.

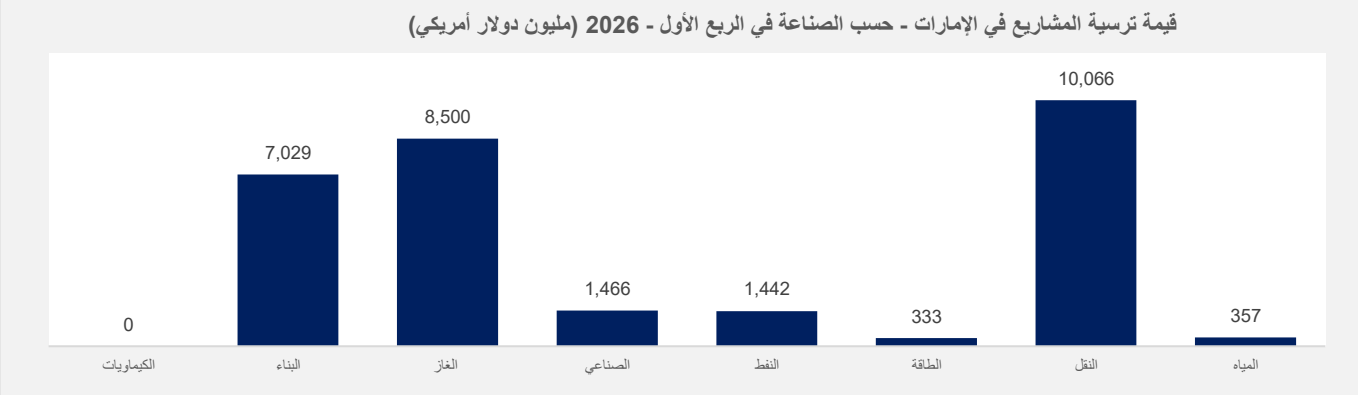

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

ووفقاً للبيانات الصادرة عن مجلة ميد، تبلغ قيمة المشاريع المخطط تنفيذها في الإمارات نحو 550 مليار دولار أمريكي (متوقعة خلال الفترة القادمة)، يخصص منها 57.1 في المائة لقطاع الإنشاءات، تليها نسبة 11.5 في المائة لقطاع النقل. وتدعم المشاريع الممولة حكومياً هذا النمو، ومن أبرزها توسعة شبكة الركاب التابعة لمشروع قطارات الاتحاد، التي من المتوقع أن تبدأ في العام 2026، حيث يتوقع أن تستغرق الرحلة المباشرة بين أبوظبي ودبي نحو 50 دقيقة. وعلى مستوى الأداء القطاعي خلال هذا الربع، استحوذ قطاع النقل على الحصة الأكبر من المشاريع المسندة في الإمارات، بنسبة 34.4 في المائة من إجمالي المشاريع، وبقيمة بلغت 10.1 مليار دولار أمريكي مقابل 3.0 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025. كما سجل قطاع الغاز ثاني أعلى قيمة للعقود المسندة، بقيمة بلغت 8.5 مليار دولار أمريكي مقابل 2.9 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025. في المقابل، تراجعت قيمة العقود المسندة في قطاع الإنشاءات بنسبة 39.9 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 7.0 مليار دولار أمريكي، مقابل 11.7 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025. وما يزال سوق العقارات في دبي يمثل أبرز المحركات الرئيسية للنشاط، مع تحوله مؤخراً من وتيرة النمو السريع إلى نمو أكثر استقراراً.

ومن أبرز المشاريع التي تمت ترسيتها خلال هذا الربع، عقد بقيمة 544 مليون دولار أمريكي منحته شركة دبي الجنوب للعقارات لتطوير عدة مراحل من مشروع "حياة من دبي الجنوب"، وهو مجمع سكني متكامل يمتد على مساحة 10 مليون قدم مربع، وتم إسناده لشركة محمد عبدالمحسن الخرافي وأولاده. ويشمل المشروع نحو 2,500 وحدة سكنية متنوعة بين منازل تاون هاوس، وفلل شبه منفصلة ومستقلة، وقصور، وشقق، وشقق فندقية، بتصاميم تتراوح بين غرفة واحدة وخمس غرف. كما تم خلال هذا الربع ترسية عقد بارز آخر بقيمة 545 مليون دولار أمريكي لتطوير أكثر من 2,210 وحدة سكنية ضمن مشروع الجادة في الشارقة.

قطر

سجلت القيمة الإجمالية للعقود المسندة في قطر نمواً قوياً بنسبة 62.1 في المائة على أساس سنوي، لتصل إلى 8.8 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2026، مقابل 5.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025، وذلك وفقاً لبيانات مجلة ميد. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى الارتفاع الحاد لقيمة المشاريع ضمن قطاع الغاز، الذي سجل نمواً يقارب الضعف ليصل إلى 8.2 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026، مقابل 4.3 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام السابق. واستحوذ قطاع الغاز على أكثر من 93 في المائة من إجمالي قيمة العقود المسندة في الدولة خلال هذا الربع، ويعزى ذلك إلى استثمارات حديثة بقيمة تقارب 8 مليار دولار أمريكي لتطوير خطي معالجة جديدين للغاز الطبيعي المسال بطاقة إجمالية تبلغ 16 مليون طن سنوياً. في المقابل، شهد قطاع الإنشاءات في قطر تراجعاً هامشياً بنسبة 2.2 في المائة على أساس سنوي، لتبلغ قيمة العقود المسندة فيه نحو 610 مليون دولار أمريكي، مقابل 624 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025.

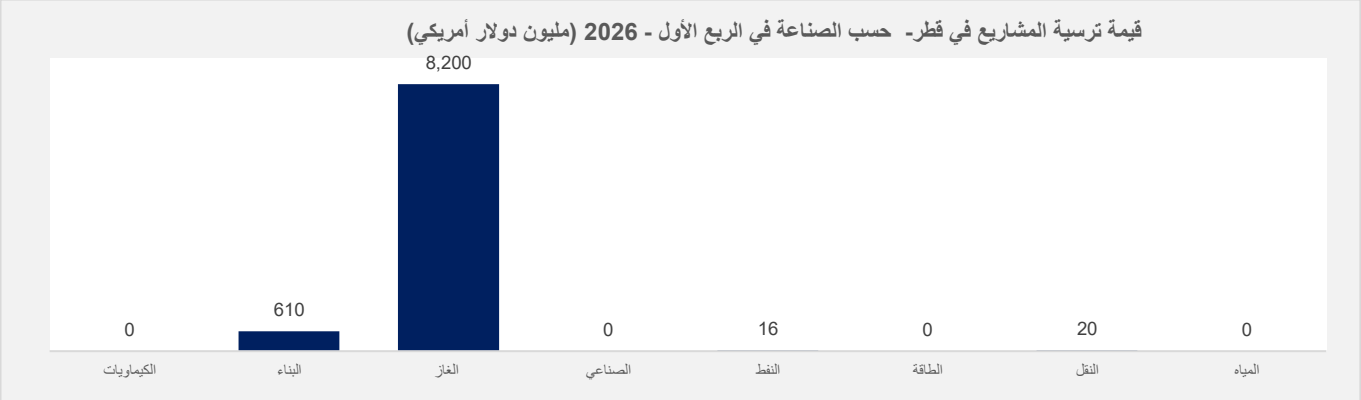

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

الكويت

بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في الكويت خلال الربع الأول من العام 2026 أعلى مستوياتها على أساس ربع سنوي منذ أكثر من 21 فترة ربع سنوية (منذ الربع الأول من العام 2021)، إذ ارتفعت إلى 8.1 مليار دولار أمريكي مقابل 1.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025. وسجلت الكويت نمواً قوياً على أساس سنوي بلغ 5.5 أضعاف في قيمة العقود المسندة خلال هذا الربع، وهو أعلى معدل نمو على أساس سنوي على مستوى الدول الخليجية خلال هذه الفترة. وجاء هذا الأداء مدفوعاً بصفة رئيسية بالمشاريع المتوافقة مع أجندة التنويع الاقتصادي للحكومة الكويتية ضمن إطار رؤية الكويت 2035، والتي شكلت ركيزة جوهرية لنمو سوق المشاريع في الدولة. وإلى جانب ذلك، واصلت الكويت تنفيذ عدد من المبادرات الهادفة إلى تحديث القطاعات الحيوية، لا سيما قطاع الطاقة (خاصة النفط والغاز)، إضافة إلى قطاعي الكهرباء والنقل خلال هذا الربع.

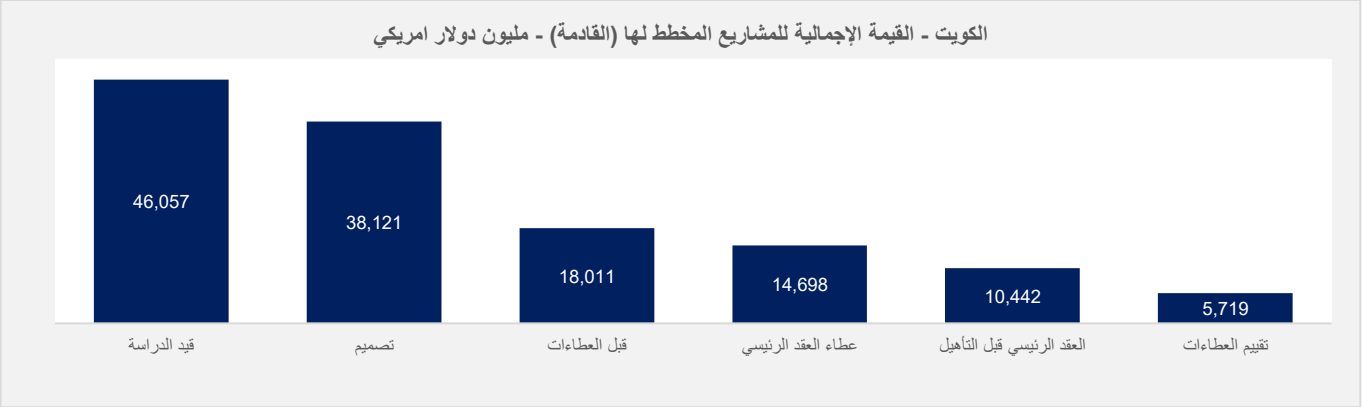

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

واستحوذ قطاع المياه على أكثر من 45 في المائة من إجمالي قيمة المشاريع المسندة في الكويت خلال هذا الربع (3.7 مليار دولار أمريكي). وتبعه قطاع الإنشاءات 2.6 مليار دولار أمريكي، مقابل 147 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025 والنفط، الذي سجل قفزة هائلة تجاوزت 36 ضعفاً على أساس سنوي، ليصل إلى 1.5 مليار دولار أمريكي مقابل 41 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025. ووفقاً لبيانات مجلة ميد، تبلغ قيمة المشاريع قيد الإعداد نحو 128.8 مليار دولار أمريكي، منها 34.4 في المائة في مرحلة الدراسة، و29.6 في المائة في مرحلة التصميم، و11.5 في المائة في مرحلة تقييم العطاءات. وعلى صعيد توزيع المشاريع المستقبلية، يستحوذ قطاع الإنشاءات (28.4 في المائة) وقطاع الكهرباء (27.7 في المائة) على النصيب الأكبر من إجمالي قيمة المشاريع قيد الإعداد.

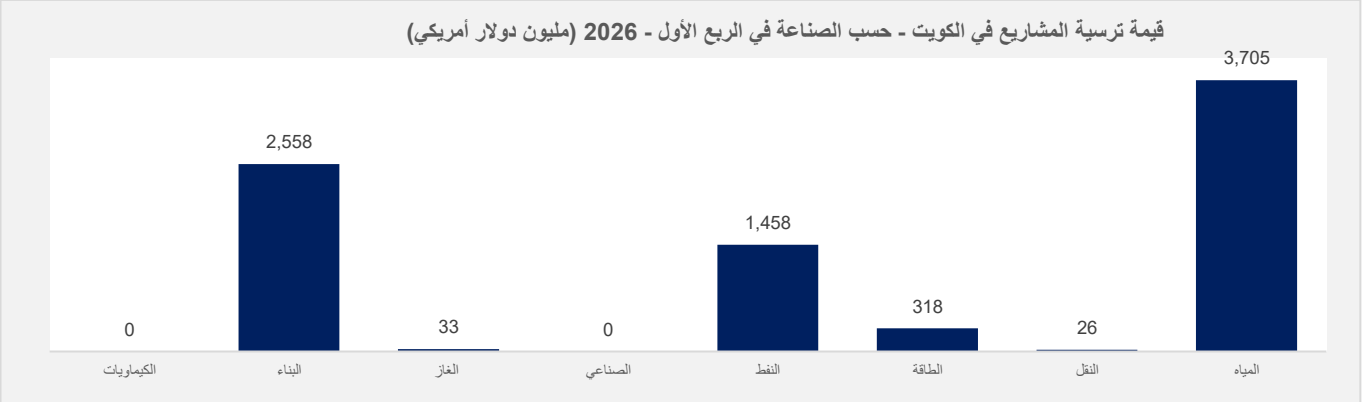

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

ومن أبرز المشاريع التي تمت ترسيتها خلال هذا الربع، مشروع تطوير محطة كبد الشمالية لمعالجة مياه الصرف الصحي، بميزانية تبلغ 3.2 مليار دولار أمريكي، حيث من المتوقع أن تصل الطاقة التشغيلية للمشروع إلى نحو مليون متر مكعب يومياً باستخدام تقنيات

متقدمة. ويشمل نطاق المشروع أعمال التصميم والإنشاء والتشغيل والصيانة لمدة عشر سنوات، إضافة إلى تطوير المحطة القائمة وإنشاء وحدتين جديدتين لمعالجة مياه الصرف. كما شهد الربع الأول من العام 2026 ترسية عقد آخر بقيمة 320 مليون دولار أمريكي لإنشاء خطوط أنابيب النفط الخام والأعمال المرتبطة بها في جنوب الكويت، بما في ذلك توريد مواد البناء وتنفيذ خطوط التدفق للآبار الإنتاجية وآبار الحقن وآبار التخلص.

آفاق نمو سوق المشاريع الخليجية

من المتوقع أن تؤثر الحرب في منطقة الخليج العربي سلباً على التوقعات القوية لسوق المشاريع خلال العام 2026. وحتى الآن، أعلنت ثلاث دول (الكويت وقطر والبحرين) حالة القوة القاهرة على عدد من منشآت إنتاج وتصدير الطاقة، في حين قامت دول أخرى في المنطقة بخفض مستويات إنتاجها. ومن المرجح أن يؤدي هذا الاضطراب الكبير إلى تقليص قدرة الدول الخليجية على تمويل المشاريع خلال العام الحالي. إلا انه وفقاً لمجلة ميد، تبلغ القيمة الإجمالية للمشاريع المستقبلية في الدول الخليجية حالياً نحو 2.0 تريليون دولار أمريكي، تستحوذ السعودية على ما يقارب 50 في المائة منها، تليها الإمارات بنسبة 27.5 في المائة. وعلى المستوى القطاعي، يتوقع أن يستحوذ قطاع الإنشاءات على الحصة الأكبر من المشاريع المستقبلية (39.7 في المائة)، يليه قطاع النقل بنسبة 16.3 في المائة، ثم قطاع الكهرباء بنسبة 15.7 في المائة. أما من حيث مراحل تطور المشاريع، فإن غالبية المشاريع المستقبلية في الدول الخليجية تقع حالياً في مرحلة التصميم، بقيمة إجمالية تبلغ 841.5 مليار دولار أمريكي، تليها مرحلة الدراسة بقيمة 554.1 مليار دولار أمريكي، ثم مرحلة تقييم العطاءات بقيمة 220.4 مليار دولار أمريكي.

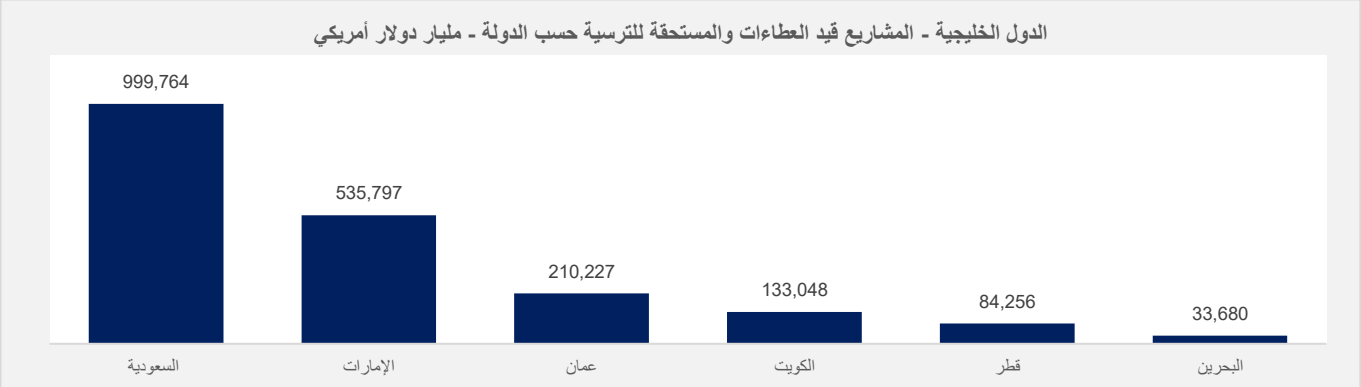

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com